مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
العدد العاشر ــ المجلد الثاني
يوليو 2018م
ISSN: 2522-3372

المجلة العربية للعلوم و نشر الأبحاث
Arab Journal of Sciences & Research Publishing
AJSRP

الاندماج المصرفي وأثره على الأداء المالي للمصارف في السودان

– دراسة تطبيقية –

عماد سليمان شريف[1] مهتدى عبد الله بابكر[2]

1. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية || السودان || جامعة بيشة || المملكة العربية السعودية
2. كلية شرق النيل || السودان

الملخص: تناول البحث الاندماج المصرفي في السودان وأثره على أداء المصارف وتمثل الدمج المصرفي في السودان أصلاً لخلق مؤسسات مالية قوية وقادرة على المنافسة محلياً وعالمياً وتكمن مشكلة البحث في تقصي مدى نجاح عمليات الدمج المصرفي في السودان في الفترة 1996م- 2013م وتأثيرها في أداء البنوك، وتقييم عملية الدمج التي تمت بين بنك المزارع والبنك التجاري، ومعرفة الأسباب التي قد تعوق نجاح تجربة الدمج في السودان، ويقوم البحث على فرضيات زيادة رأس المال وزيادة الأرباح واستقطاب الودائع، وقد استخدمت المنهج التحليلي الوصفي والاستنباطي والتاريخي، ومن أهم النتائج التي توصل لها البحث أن هنالك ارتفاع بسيط في رأس مال البنك الجديد قبل الاندماج، وان هنالك ارتفاع كبير جداً في رأس المال والأرباح والإيرادات بعد الاندماج.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المصرفي، فاعلية البنوك، ربحية البنوك.

1-1 المقدمة:

القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والركائز الأساسية للاقتصاد الوطني لأي دولة. وفي ظل العولمة والتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم كان لابد للجهاز المصرفي في السودان من أن يواكب هذه التطورات، وذلك بتحسين أداء البنوك حتى نستطيع مواكبة التغيرات التي أملتها التجارة الدولية واتساع الأسواق المالية العالمية.

ووفقاً للاتفاقيات العالمية ومقررات لجنة بازل جاءت سياسة بنك السودان لتحسين وضعية البنوك المتعثرة والتي تواجه من المشاكل المالية ما يهددها بالتصفية ويجعل استمراريتها من الصعوبة بمكان. وقد كان من ضمن الوسائل التي لجأ إليها البنك لمقابلة متطلبات لجنة بازل التي تشكلت عام 1974م من إحدى عشرة دولة من الدول المتقدمة في العالم وبرئاسة بنك التسويات الدولي وهو بمثابة البنك المركزي للبنوك المركزية، أصدرت هذه الدول عدد من المعايير لكفاية رأس المال، والذي يعني تحديد الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، ولتقوية البنوك وجعلها قادرة على المنافسة محلياً وعالمياً. ونجد أن ظاهرة الدمج المصرفي في السودان ليست حديثة فقد تمت عملية الدمج للمصارف لأول مرة في السودان عام 1973م حيث تم دمج بنك جوبا التجاري وبنك أم درمان الوطني تحت اسم جوبا أم درمان ليتغير اسمه فيما بعد لبنك الوحدة.

ولقد جاءت دراستنا في هذا الإطار حيث تناولت الاندماج المصرفي وأثره على الأداء المالي للمصارف السودانية وهي عبارة عن دراسة تطبيقية لبنك المزارع والبنك التجاري. وتنبع اهمية البحث من أن موضوع الدمج المصرفي من المواضيع المهمة في ظل سياسة بنك السودان الساعية لتوفيق اوضاع البنوك فقد انتهج بنك السودان هذه السياسة كإحدى الوسائل التي تساعد في تقوية الكيانات المصرفية السودانية وتحسين أدائها مما يجعلها قادرة على المنافسة عالميا وعلى تلبية متطلبات الكيانات المالية الدولية.

وتتمثل مشكلة البحث في أن المصارف السودانية تعاني من العسر المالي وصغر حجمها مما يؤدي إلى ضعف أدائها من قلة رأس مالها وأرباحها وإيراداتها وذلك إذا ما قورنت بالمصارف ومؤسسات النقد العالمية الأخرى، فهل تؤدي عملية الدمج المصرفي لتحسين أداء هذه البنوك السودانية وبالتالي رفع رأس مالها وزيادة إيراداتها وأرباحها؟ سنحاول في هذه الدراسة الاجابة على هذه الاسئلة.

تتمثل فرضيات الدراسة في أن الدمج المصرفي يؤدي إلى زيادة رأس مال البنك وان الدمج المصرفي يؤدي لرفع إيرادات البنك وكذلك يؤدي الدمج المصرفي لزيادة أرباح هذه البنوك. وتهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهمية الدمج المصرفي كإحدى الاليات الهامة التي من خلالها يمكن تحسين أداء البنوك المالي وبالتالي توفيق اوضاعها وزيادة نشاطها والنهوض بها في مصاف البنوك العالمية حتى تكون قادرة على المنافسة وتلبية متطلبات الدولة المالية.

اعتمدت في هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي وذلك لتحليل بيانات السلاسل الزمنية للأعوام 1996-2013م والمنهج الاستنباطي حيث تم الاستعانة في الجانب النظري بمصادر ومراجع ذات العلاقة بموضوع البحث واستخدمت المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بالدراسة ولعرض البيانات السنوية. وتم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور، الأول يهتم بمفهوم واهمية الدمج المصرفي والثاني الدمج المصرفي في السودان اما المحور الثالث فيحتوي على الدراسة التحليلية لبنك المزارع والبنك التجاري، يلي ذلك خاتمة البحث وتشمل النتائج والتوصيات تليها قائمة المصادر والمراجع.

2-1 الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: درس محمد حسين الشريف محمد سنة 2015 الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان – بحث مقدم من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تمثلت مشكلة هذا البحث في وجود مصارف ذات مقدرة مالية كبيرة كنتيجة للاندماج وذلك لرفع حجم الاستثمار المصرفي وإلى تحسين السيولة والأرباح، واعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي والاستقرائي وتوصل لعدة نتائج أهمها أن عملية الاندماج قد أدت إلى تحسن ملموس في أداء المصارف.

الدراسة الثانية: درس الفاتح عبدالله محمد أحمد (2003)– أثر عمليات الاندماج في تحسين العمل المصرفي – في السودان – بحث مقدم من جامعة أم درمان الاسلامية.

تمثلت مشكلة البحث في قرارات بنك السودان بالاندماج القسري للبنوك، ومن هنا جاء العمل على تقويم تجربة الدمج في مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية واستخدم الباحث في ذلك المنهج الاستنباطي والاستقرائي وتوصل الباحث لعدة نتائج اهمها أن هنالك تطور واضح في الجوانب المختلفة للبنك بعد الدمج في الجوانب القانونية والمالي.

ركزت هذه الدراسة على الجوانب القانونية والمالية.

الدراسة الثالثة:

تتمثل في الدمج المصرفي والاستحواذ في البلدان العربية – مقدمة من د.نجلاء فتح الرحمن أحمد القاضي– بحث مقدم من كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية

تتمثل مشكلة الدراسة في كون المصارف العربية تعاني من صغر حجمها وعدم قدرتها على المنافسة وأن استجابتها للعولمة ما زالت محدودة. واتبعت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ارتفاع جميع نسب الربحية للبنك بعد عملية الاندماج.

ركزت هذه الدراسة على في كون المصارف العربية تعاني من صغر حجمها وعدم قدرتها على المنافسة وأن استجابتها للعولمة ما زالت محدودة

الدراسة الرابعة:

تتمثل في استراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق أوضاع البنوك في السودان من منظور تقرير لجنة بازل للفترة 1998 – 2003م – بحث مقدم من معاوية يوسف محمد الحسن من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

تتمثل مشكلة الدراسة في أن عملية الدمج المصرفي تمثل مثار جدل بين القائمين على أمر الجهاز المصرفي، ففي حين يري أنصار الدمج أن عمليات الدمج تقود إلى تقوية المركز المالي للكيان المالي الجديد إلا أن معارضي الدمج يرون أن عملية الدمج لديها العديد من المترتبات السالبة. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها أن الدمج يؤدي إلى تقوية المركز المالي للمصرف الجديد وزيادة نسبة الودائع.

ركزت هذه الدراسة على تقوية المركز المالي للمصرف الجديد وزيادة نسبة الودائع.

الدراسة الخامسة:

تتمثل في الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية – بحث مقدم من فؤاد عبدالعزيز عيد من جامعة الأزهر (غزة).

تتمثل مشكلة الدراسة في أن البنوك الفلسطينية حديثة النشأة وصغيرة الحجم مما يتطلب تعزيز إمكاناتها ودورها في السوق المصرفي لذلك جاء قرار سلطة النقد الفلسطينية مشجعا على عملية الاندماج لزيادة فاعليتها وقدرتها على المنافسة. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت للعديد من النتائج أهمها أن رؤوس أموال

البنوك الفلسطينية بحاجة إلى تدعيم ولذلك لابد لها من الاندماج، وكذلك تعاني هذ البنوك من تدني نسبة ودائعها والاستثمارات المالية وبالتالي فهي بحاجة إلى الاندماج المصرفي.

ركزت هذه الدراسة على تدني نسبة الودائع للبنوك والاستثمارات المالية فيها.

وتختلف دراستي عن هذه الدراسات السابقة أعلاه في أنها ركزت على المقدرة المالية والسيولة والأرباح بينما ركزت دراستي على أثر الدمج على الأرباح والإيرادات ورأس المال.

المحور الأول: مفهوم الدمج المصرفي وأهميته

الاندماج بين المصارف ظاهرة عالمية حدثت استجابة لعدد من التطورات والمتغيرات التي تشهدها الساحة المالية والمصرفية الدولية والتي من أبرزها العولمة المالية والتحرر المالي وتحرير الخدمات المالية[1].

1-2 مفهوم الدمج المصرفي:

الاندماج المصرفي: هو اتفاق بين مصرفين أو أكثر على ضم كافة مواردهما واتحادهما في وحدة واحدة بحيث يصبح الناتج كيانا واحدا له شخصية اعتبارية مستقلة عن المصارف التي اندمجت وفقدت بالتالي شخصيتها الاعتبارية المستقلة[2].

(1) نورا إدريس إبراهيم شاكير – أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة الصرفية الأهلية (سابقا) في ليبيا غلي أداء تلك المصارف- رسالة ماجستير سنة 2015م – ص23.

(2) مجلة كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية- العدد (1)-سنة2007 م – ص 200

ويقصد بالاندماج بصورة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وكذلك قد يتم بشكل إرادي أو لا إرادي، ويكون الدمج عادة بضم المؤسسات الأصغر في الأكبر من حيث الحجم والموجودات وحقوق الملكية. وعندما يتم دمج عادة تنتهي الهوية القانونية للمؤسسات المدمجة وتنشأ ذمة مالية جديدة، بعد أن تؤول موجودات ومطلوبات كل مصرف معين على ضوء قيمة أسهم المؤسسة الجديدة هذا في حالة المزج بين مؤسستين هذا الوضع يختلف في حالة ضم مؤسسة راغبة في توفيق أوضاعها إلى مؤسسة أخرى حيث تزول المؤسسة المدمجة من الوجود بعد أن تؤول كل موجوداتها ومطلوباتها إلى المؤسسة الدامجة[3].

2-2 أنواع الدمج المصرفي:

على ضوء أساس معين يمكن التمييز بين أنواع الدمج المختلفة التالية:

1- الدمج على أساس نوع عمل المؤسسة وله عدة أنواع:

الدمج الأفقي:

يتم بين المؤسسات أو المصارف التي تعمل في نوع واحد مثل بنك تجاري مع بنك تجاري آخر.

الدمج العمودي:

يتم بين مصارف صغيرة في المناطق ومصارف كبيرة في المدن الكبرى أو العاصمة، بحيث تصبح هذه المصارف الصغيرة وفروعها امتداداً للمصارف الكبيرة[4].

الدمج المختلط:

هو الدمج بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين البنوك المندمجة[5].

3-2 إجراءات الدمج القانونية:

عندما يرغب مصرفين في الاندماج تبدأ المفاوضات بين إدارتي المصرفين، والعامل الرئيسي الذي تدور حوله المفاوضات هو قيمة كل من المصرفين الراغبين في الاندماج، أو قيمة المصرف الذي يسعى مصرف آخر لشرائه في حالة الضم.

وبعد الاتفاق على الشروط المالية وأهمها تحديد القيمة تبدأ مرحلة اتخاذ الخطوات القانونية، وهذه الخطوات تتضمن ما يلي:

1- وضع مشروع الاتفاق بالصورة القانونية وعرضه على مجلس إدارة المصرفين وإقراره منهما ويكون تنفيذ هذا الاتفاق متوقفاً على شروط موافقة الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين في كلا المصرفين.
2- الحصول على موافقة البنك المركزي للدمج.

(3) خليل الشماع: مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال.

(4) صافي حدب: متطلبات الدمج الناجح – اتحاد المصارف العربية-ط- 2000- ص19.

(5) مجلة كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية- العدد (1)-سنة2007 م – ص 203

3- دعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد في كلا المصرفين من أجل إقرار الاتفاق في ما إذا أقرت الجمعيتان الاتفاق يتم تنفيذه ولإقراره لابد من أن تتوفر لذلك أكثرية النصاب والتصويت.

4- تسجيل ونشر القرارين المتخذين في الجمعيتين العموميتين غير العاديتين للمساهمين في كل المصرفين في السجل التجاري وكذلك نشره في وسائل الإعلام.

4-2 طرق المدمج المصرفي:

هنالك عدة طرق للمدمج المصرفي أهمها ما يلي:

1- تبادل الأسهم:

في حالة الدمج عن طريق الضم يتم تحديد سعر شراء أسهم المصرف المدمج ونسبة تبادلية مع أسهم المصرف الدامج ومثال على ذلك إذا تم تحديد سعر السهم في المصرف المدموج بعشرة دينار وكان سعر السهم في المصرف الدامج عشرين دينار، يحصل كل مساهم على سهم واحد في المصرف الدامج مقابل كل سهمين من أسهمه في المصرف المدموج[6].

2- الوفورات الإدارية:

وهي ناتجة عن إمكانية استقطاب أفضل للكفاءات الإدارية، وإتاحة الفرصة للتدريب للموظفين وإعدادهم وتوفير الخدمة اللازمة لهم، وهذا ينعكس إيجاباً على سير العمل.

3- الوقورات الخارجية:

وهي ناتجة من الاستفادة من شروط أفضل في التعامل مع المصارف الأخرى والمراسلين.

4- تكبير حجم الوحدات المصرفية مما يؤدي إلى ثبات وتنوع مصادر الودائع وتوظيف هذه الأموال للحصول على مردود أفضل.

5- الحاجة للنمو والتوسع:

ويعتبر الدمج هو أفضل الوسائل للنمو والتوسع خاصة في حالة تقنين عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية.

6- تفادي التصفية:

تلجأ البنوك الضعيفة للاندماج مع البنوك الكبيرة نظراً لعدم قدرتها على تأمين وتغطية الزيادة الجديدة لرأس المال الذي فرضته عليه السلطات النقدية، أو لعدم تمكنها من مجاراة المصارف الكبيرة في المنافسة لذلك تلجأ البنوك إلى خيار الاندماج خوفاً من التصفية التي قد تأتي 'إلزامية من البنك المركزي أو السلطات النقدية وعادة ما يكون الدمج هو الخيار الأخير قبل التصفية.

(6) فرد ويستون – بوجين برجام – التمويل الإداري، دار المريخ للنشر، دار بيروت لبنان- ط 1993م.

5-2 أهداف الدمج:

للدمج المصرفي عدة أهداف: اقتصادية وأخرى قطاعية أي خاصة بالقطاع المصرفي، كما أن له أهداف استراتيجية من وجهة نظر الوحدة المصرفية وله أهداف مالية، وتتمثل أهم الأهداف الاقتصادية فيما يلي:

1. توفير التمويل للنشاط الاقتصادي.
2. المساهمة في تطوير السوق العالمية.
3. المساهمة في دعم صناديق الاستثمار وتأسيس المشروعات.
4. المساهمة في تنمية القطاعات الإنتاجية.

أهم الأهداف القطاعية تشمل:

1. معالجة أوضاع بعض المصارف المتعثرة.
2. خلق وحدات مصرفية قوية وفعالة تساهم في تطور القطاع المصرفي.
3. إمكانية تخفيض مخاطر الخسارة من خلال الإدارة المقتدرة[7].
4. دواعي الربح وهو الحافز الذي يسير المجتمعات الرأسمالية وكذلك تحقيق وفورات الحجم الكبير أو الواسع مما يزيد من العائدات الكلية[8].
5. إكساب الكيان المصرفي قوة دفع ذاتية توفر له مقومات النمو المضطرد في الفاعلية والكفاءة وكآلية لتوليد الفرص الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية، وتحقيق الاستقرار المالي للسوق المصرفية[9]

السلبيات المحتملة لعمليات الاندماج المصرفي:

هنالك العديد من السلبيات المحتملة لعمليات الاندماج المصرفي نوجزها في النقاط التالية:

1- عند انهيار المؤسسات الكبيرة المندمجة فإن ذلك يؤدي على تعرض الجهاز المالي بأكمله للخطر.
2- تنامي احتمال إقصاء أعداد كبيرة من العمالة المصرفية.
3- احتكار عدد محدود من المصارف للسوق المصرفي وما يترتب عليه من غياب التطوير في الخدمات المصرفية.
4- عدم تدارك الأخطاء وتراكم الانحرافات وتصحيحها في حينها الناتجة عن إخفاء المعلومات والبيانات عند عملية الاندماج قد يؤدي إلى زيادة المخاطر.
5- ارتفاع معدل الضرائب على الأرباح نتيجة للدمج الذي يحقق زيادة في الأرباح المصرفية[10].

المحور الثاني: الدمج المصرفي في السودان

ان الاثار الاقتصادية للعولمة هي ما حدثت في الوقت الحاضر من موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة بعضها مع بعض، وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم. وقد بدأت المصارف في السودان بهذا الاتجاه[11].

---

(7) فرد ويستون – مرجع سبق ذكره ص 21.

(8) مجلة كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية- العدد (1)-سنة2007 م – ص

(8) فؤاد عبدالعزيز عيد- الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية – رسالة ماجستير- سنة2012م- جامعة الأزهر(غزة) – ص 24

10) د.يوسف خميس أبوفارس وآخرون- ندوة بعنوان الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة إصدار47- جامعة أفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الأفريقية- قاعة اتحاد المصارف، الخرطوم 2004/5/3،4م – ص 240،241

بدأت عمليات الدمج بين المصارف في السودان عام 1973م بدمج بنك جوبا التجاري في بنك أم درمان الوطني تحت اسم بنك جوبا أم درمان الذي تغير اسمه عام 1975م إلى بنك الوحدة.

وبعدها دمج بنك البحر الأحمر التجاري العربي الأردني في بنك النيلين وتوالت بعدها عمليات الدمج خلال الثمانيات لتتزايد في مطلع التسعينات في إطار برنامج الإصلاح المصرفي الذي تضمنته سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي التي انتهجت في عام 1992م وايضاً استجابة لمقررات لجنة بازل لكفاية رأس المال التي نادت بتحديد الحد الأدنى من رأس المال الواجب الاحتفاظ به. وقد انتهج بنك السودان استراتيجية الدمج المصرفي لتقوية البنوك الحكومية توطئة لإخضاعها لبرنامج استخصاص كامل لاحقاً[12].

1-3 أهداف الدمج المصرفي في السودان:

1- خلق إدارات كفؤ ومقتدرة وتهيئة البنك لمقابلة متطلبات لجنة بازل لكافية رأس المال المدفوع لأي بنك عن نسبة 8% من قيمة الأصول المرجحة على أساس أوزان المخاطر التي اعتقدتها اللجنة.
2- قيام مؤسسة مالية ذات مركز وموارد مالية قوية لتمويل مشاريع التنمية وتقديم نموذج أمثل للعمل المصرفي الإسلامي ذو الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.
3- المساهمة في جهود اجتذاب رأس المالي الداخلي والخارجي لإنشاء الصناعات الكبيرة والمساهمة في توسيع القائم منها وإسداء النصح والمشورة لها في الجوانب الإدارية والفنية ومساعدتها في الحصول على الخدمات والتسهيلات[13].

2-3 أنواع الدمج المصرفي في السودان:

تراوحت أنواع الدمج المصرفي في السودان ما بين الطوعي والإلزامي والذي أملته ظروف إعسار بعض البنوك نتيجة تآكل رأس مالها كما شمل الدمج بنوك تعمل في مجالات متماثلة، وهو ما يسمى بالدمج الأفقي وأخرى تعمل في مجالات مختلفة وهو ما يسمى بالدمج المتنوع كما أخذ الدمج شكل الضم كما في دمج بنك الشعب التعاوني في بنك الخرطوم، وأخذ المزج كما في حالة بنك المزارع للاستثمار والتنمية الريفية مع البنك التجاري السوداني، وبالرغم من أن الدمج المصرفي في السودان قد أسهم بشكل ملحوظ في تقوية قاعدة رأس المال للبنوك إلا أن العملية لازمتها بعض التأثيرات السالبة التي تمثلت في الآتي:

1- هروب بعض عملاء البنوك التي أدمجت.
2- تم الاستغناء عن عدد كبير من العاملين الذين اكتسبوا الخبرات.
3- أثر بعض الاختلاف في تطبيق النظام المحاسبي[14].

---

11)د.يوسف خميس أبوفارس وآخرون- ندوة بعنوان الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة إصدار47- جامعة أفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الأفريقية- قاعة اتحاد المصارف، الخرطوم 3،4/5/2004م – ص 240،241

(12) فرد ويستون، التمويل الإداري، مرجع سابق، ص30.

(13) فرد ويستون، التمويل الإداري، مرجع سابق، ص32.

(9) فرد ويستون، التمويل الإداري، مرجع سابق، ص32.

المحور الثالث: دراسة تحليلية لبنك المزارع والبنك التجاري

للفترة 1996-1997 (قبل الاندماج) مقارنة مع 2010-2013م (بعد الاندماج):

1-4 نبذة تعريفية عن مصرف المزارع التجاري:

تأسس مصرف المزارع التجاري في 1998/8/1م نتيجة لدمج بنك المزارع والبنك التجاري السوداني وقد كان البنك التجاري مملوكاً لبنك المزارع بنسبة 99% من أسهمه. وفي ظل سياسة بنك السودان لتوفيق أوضاع البنك شكلت لجنة إدارة بنك المزارع للنظر في إعادة تقييم أصول البنك التجاري وتقديم توصيات حول مستقبل البنك التجاري السوداني، وقد أكدت توصيات اللجنة للإبقاء على البنك كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية يعاد تسجيلها لاحقاً كشركة مساهمة عامة يمتلك بنك المزارع 75% من أسهمها.

ونسبة لمشاكل فنية ومحاسبية وقانونية فيما يتعلق بإعادة تقييم أصول البنك التجاري وزيادة رأس ماله، اتضح أن الإبقاء على البنك التجاري كمؤسسة ذات شخصية اعتبارية تحول فيما بعد إلى شركة مساهمة عامة في الفترة المحددة من قبل بنك السودان.

لذلك تم في الاجتماع المشترك بين اللجنتين الإدارتين في يونيو 1997م اقتراح دمج البنكين وكفلت لجنة بإعداد مذكرة حول هذا الاقتراح.

تم تكوين لجنة مشتركة من البنكين لإنقاذ عملية الدمج تحت إشراف بنك السودان وقد تمت عملية الدمج بشراء بنك المزارع لأسهم البنك التجاري أي أن الدمج كان طوعياً وأخذ شكل المزج.

وبعد الدمج أصبح مصرف المزارع واحد من أكبر المؤسسات المصرفية بالبلاد حيث يضم قاعدة كبيرة من المساهمين. ويسعى البنك لتحقق أغراض استراتيجية بالبلاد كترقية القطاع الزراعي والصناعي والتجاري عموماً وتطوير الريف السوداني بصفة خاصة، وبالإضافة لتقديم الخدمات التمويلية المتميزة لكل الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

إن مصرف المزارع التجاري هو شركة مساهمة عامة بإجمالي أسهم 9.450.000 دينار سوداني. ويبلغ رأس المال المصرح به 5.000.000.000 دينا سوداني والمدفوع 2.635.791.000 دينار سوداني ويساهم البنك في العديد من الشركات المحلية والعالمية والتي من أهمها:

- شركة سكر كنانة
- شركة إعادة التأمين الوطنية.
- شركة كهرباء كجبار.
- شركة السودان للأقطان المحدودة.
- شركة المهاجر للاستثمار.
- مجموعة المصارف العربية الفرنسية (يوباك كيرأساو) فرنسا.
- البنك العربي الأمريكي الولايات المتحدة الأمريكية
- يوباف هونج كونج – هونج كونج.

ويهدف المصرف إلى:

- تمويل القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية والصادر.
- توفير مدخلات الإنتاج الزراعي (نباتي وحيواني) وتنمية الريف السوداني عن طريق تمويل مشروعات التنمية المتكاملة.

- تهيئة المناخ الاستثماري السليم للمزارع.
- العمل في مجال النقد الأجنبي[15].

2-4 الدراسة التحليلية للاندماج المصرفي:

إن الدراسة التحليلية الوصفية لبنكي المزارع والبنك التجاري شملت الفترتين 1996 و1997 – 2010 إلى 2013.

لصعوبة الحصول على بيانات أكثر من ذلك خاصة قبل فترة الاندماج إلا أنه يتضح من تحليل هذه الفترة أنها كافية جداً حيث يتضح ذلك من النتائج والتغيرات الواضحة والكبيرة جداً قبل وبعد الاندماج. أن هذه الدراسة توضح أن هنالك آثاراً إيجابية واضحة جداً للاندماج المصرفي للبنكين من زيادة لرأس المال والأرباح والإيرادات والجدأول التالية توضح ذلك:

جدول رقم (1) رأس المال للبنكين قبل وبعد اندماج للأعوام (1996-1997، 2010-2013)

العام	رأس المال قبل الاندماج	معدل نمو رأس المال قبل الاندماج%	رأس المال بعد الاندماج	معدل نمو رأس المال بعد الاندماج %
1996	1.448.292	-	-	-
1997	2.315.434	% 59.87	-	-
2010	-	-	80.000.000	% 3355.07
2011	-	-	80.000.000	%0
2012	-	-	96.590.896	%20.73
2013	-	-	200.000.000	%107.05

المصدر: منشورات بنك المزارع التجاري-199-2013م- ومن إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (1) ما يلي:

1- أن هناك ارتفاع في رأس مال البنكين قبل الاندماج من عام 1996 إلى 1997م من 1.448.292 إلى 2.315.434 ألف جنيه بمعل زيادة 59.87%.

2- هنالك ارتفاع كبير جداً في رأس المال فقد ارتفع من 2.315.434 ألف جنيه قبل الاندماج عام 1997م إلى 80.000.000 ألف جنيه عام 2010 بعد الاندماج وذلك بمعدل زيادة 3355.07%.

3- رقم أن هنالك ثبات في رأس المال عام 2011م بعد الاندماج إلا أن هنالك ارتفاع كبير له مقارنة مع قبل الاندماج فقد بلغ مبلغ 2.315434 ألف جنيه قبل الاندماج عام1997م ليصبح 80000000 ألف جنيه بعد الاندماج عام 2011 بمعدل زيادة 3355.07 %

4- إن هنالك ارتفاع كبير في إجمالي رأس المال من عام 2011 إلى عام 2012م من 80.000.000 إلى 96.590.896 على التوالي بمعدل زيادة 20.73 %

5- إن هنالك ارتفاع كبير جدا في إجمالي رأس المال من عام 2012 إلى عام 2013م من 96.590.896 إلى 200.000.000 ألف جنيه على التوالي بمعدلات زيادة 107.05%.

(15) نشرة تعريفية- بنك المزارع التجاري – مكتبة بنك المزارع التجاري.

جدول رقم (2)الإيرادات للبنكين قبل وبعد الاندماج للأعوام (1996-1997. 2010-2013)

العام	الإيرادات قبل الاندماج	معدل نمو الإيرادات قبل الاندماج %	الإيرادات بعد الاندماج	معدل نمو الإيرادات بعد الاندماج %
1996	14.602.085	-	-	-
1997	12.529.100	% 14.19—	-	-
2010	-	-	67.675.943	% 440.15
2011	-	-	96.771.786	% 42.99
2012	-	-	127.513.433	% 34.86
2013	-	-	26.962.515	% 78.85-

المصدر: منشورات بنك المزارع التجاري-199-2013م- ومن إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

1- إن هنالك انخفاض بسيط في إجمالي الإيرادات للبنكين قبل الاندماج من 14.602.085 ألف جنيه إلى 12.529.100 من عام 1996 إلى 1997م بمعدل نقصان -14.19%

2- هنالك ارتفاع في إجمالي الإيرادات بعد الاندماج من عام 1997 إلى 2010م من 12.529.100 إلى 67.675.943 ألف جنيه أي بمعدل زيادة 440.15%.

3- بصورة عامة هنالك معدلات مرتفعة في إجمالي الإيرادات للأعوام 2011م و2012م وهي 42.99% و34.86% على التوالي وهي معدلات نمو مرتفعة جدا إذا ما قورنت مع ما قبل الاندماج للبنكين.

جدول رقم (3) الأرباح للبنكين قبل وبعد الاندماج للأعوام (1996-1997، 2010-2013)

العام	الأرباح قبل الاندماج	معدل نمو الأرباح قبل الاندماج %	الأرباح بعد الاندماج	معدل نمو الأرباح بعد الاندماج %
1996	5.959.246	-	-	-
1997	4.711.171	% 20.94-	-	-
2010	-	-	4.620.136	% 1.93-
2011	-	-	12.612.670	% 172.99
2012	-	-	17.927.080	% 42.13
2013	-	-	26.626.479	% 48.52

المصدر: منشورات بنك المزارع التجاري-199-2013م- ومن إعداد الباحث

نلاحظ من الجدول رقم (3) ما يلي:

1- أن هنالك انخفاض في إجمالي الأرباح للبنكين من 5959246 ألف جنيه إلى 4711171 ألف جنيه من عام 1996 إلى عام 1997م وذلك قبل الاندماج وذلك معدل انخفاض -20.94%

2- هنالك تحسن ملحوظ بعد الاندماج فقد انخفضت نسبة النقصان في إجمالي الأرباح من -20.94% عام 1997 إلى -1.93% عام 2010

3- إن هنالك ارتفاعاً كبيراً جداً في إجمالي أرباح البنك بعد الاندماج وذلك من مبلغ 4620136 ألف جنيه عام 2010م إلى 12612670 ألف جنيه عام 2011م بمعدل زيادة 172.99%.

4- صورة عامة لقد حققت الأرباح معدلات مرتفعة للأعوام 2012م و2013 فقد سجلت معدلات نمو 42.13% و48.52% على التوالي.

خاتمة البحث:

تشمل خاتمة البحث على النتائج والتوصيات التالية:

1-5 النتائج:

يظهر البحث النتائج التالية:

1- هنالك ارتفاع بسيط في رأس المال البنكين قبل الاندماج أما بعد الاندماج أصبح هنالك ارتفاعاً كبيراً جداً ومستمراً في رأس المال.

2- رغم أن هنالك انخفاضا طفيفا في إيرادات البنكين قبل الاندماج أما بعد الاندماج فقد حدثت زيادة كبيرة في إجمالي الإيرادات.

3- يوجد انخفاض في إجمالي الأرباح وذلك قبل الاندماج أما بعد الاندماج فقد حدث في السنوات الأولى انخفاضا طفيفا في الأرباح وبعد ذلك حصل ارتفاعاً كبيراً جداً ومستمراً.

4- أسهم الدمج المصرفي في السودان بشكل ملحوظ في تقوية قاعدة رأس المال للبنوك

1-6 التوصيات:

بعد التوصل للنتائج السابقة نود أن نوصي بالتوصيات التالية:

1- التوسع في عمليات الاندماج للبنوك لأنه يدفع البنوك للتطور والمنافسة.

2- إن الاندماج قاصر على الشركات الصغيرة المندمجة في الشركات الكبيرة ويجب أن يكون الاندماج بين المؤسسات الكبيرة أيضاً لمزيد من التوسع والتطور.

3- الالتزام بقوانين الدمج ووضع عقوبات لمن يخالف هذه القوانين.

4- على الدمج المصرفي أن يحقق الأهداف الاقتصادية والأهداف القطاعية من خلال الفروع.

5- خلق إدارات كفؤ وتهيئة البنك لمقابلة متطلبات البنك ليسير بصورة جيدة.

6- قيام مؤسسات مالية لتمويل مشاريع التنمية لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

7- اجتذاب رأس المال الداخلي والخارجي وتشجيعه بالوسائل المختلفة كتخفيض الضرائب والإعفاء منها وذلك لإنشاء الصناعات الصغيرة والكبيرة على السواء.

8- تقديم المساعدات والتسهيلات من البنك المركزي وتقديم النصائح المختلفة للبنوك.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع والكتب:

1- فريد ويستون – التمويل الإداري – دار المريخ للنشر – بيروت – لبنان – ط (1993).

2- صافي حرب – متطلبات الدمج الناجح - اتحاد المصارف العربية.

3- خليل الشماخ – مقررات لجنة بازل حول كفاية رأس المال.

ثانيا: المجلات العلمية:

1- مجلة كلية العلوم الإدارية – جامعة أفريقيا العالمية - العدد (1)-سنة2007م

ثالثا: الدورات والنشرات:

1- نشرة تعريفية - بنك المزارع التجاري – مكتبة بنك المزارع التجاري.

2- د.يوسف خميس أبوفارس وآخرون- اوراق ندوة بعنوان الاقتصاد السوداني بين ضرورة التأصيل ومطلوبات العولمة إصدار47 - جامعة أفريقيا العالمية – مركز البحوث والدراسات الأفريقية- قاعة اتحاد المصارف، الخرطوم 3،4/5/2004م.

رابعا: البحوث والمنشورات:

1- محمد حسين الشريف محمد- - الاندماج وأثره على الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان - أطروحة دكتوراه- سنة 2015- في المحاسبة – جامعة السودان للعلو والتكنولوجيا.

2- الفاتح عبدالله محمد أحمد – أثر عمليات الاندماج في تحسين العمل المصرفي في السودان – رسالة ماجستير – سنة 2003 – جامعة أم درمان الإسلامية.

3- معاوية يوسف محمد الحسن - استراتيجية الدمج المصرفي في إطار توفيق أوضاع البنوك في السودان من منظور تقرير لجنة بازل للفترة 1998 – 2003م- رسالة ماجستير- سنة2004- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

4- فؤاد عبدالعزيز عيد - الاندماج المصرفي للبنوك الفلسطينية – رسالة ماجستير - سنة2012م - جامعة الأزهر(غزة).

5- نورا إدريس إبراهيم شاكير – أثر اندماج المصارف الأهلية في المؤسسة الصرفية الأهلية (سابقا) في ليبيا غلي أداء تلك المصارف - رسالة ماجستير سنة 2015م.

The impact of the banking mergers on the banks performance in Sudan

Abstract: The purpose of this empirical study is to highlight the impact of the banking mergers on the banks performance in Sudan. Mergers aimed y to create Strong financial institutions that are able to compete domestically and internationally. The main problematic of this research is to measure the degree of success of the merger of Sudanese banks. especially، to assess the experience between farmers bank and attijare bank. Our hypotheses are bank capital، profits and deposits، increase after merger. We used the an analytical approach and descriptive approach. The results show that there is a very significant increase of the capital after the merger and in the same time profits and deposits increased.

Keywords: banking mergers، banking completion، banking profit.